آليّات فرنسا لفرض الانتداب على سورية

بشرى خير بك[1]

الملخّص

تمكّنت القوى الاستعماريّة الغربيّة بالاعتماد على الرّكائز الّتي تأسّس لها في ظلّ السّلطنة العثمانيّة من تجزئة بلاد الشّام، ووضع حدود سياسيّة مصطنعة واضحة المعالم، ومعترف بها دوليًّا. وبعد فرض فرنسا انتدابها عسكريًّا لجأت إلى عزل سكّانها عن الحركة القوميّة العربيّة، واحتوائها بفصل الأقضية (بعلبك - البقاع - حاصبيا - راشيا) عن سوريا، وضمّها إلى جبل لبنان تمهيدًا لفصل لبنان عن سوريا. ثمّ استكملت تجزئتها إلى دويلات طائفيّة، وإثنيّة، ألحقتها بالتّخلّي عن لواء الإسكندرون لتركيا. ولترسيخ التّجزئة، وعزل الحركة الوطنيّة، لجأت إلى تأليب سكّان الأرياف على سكّان المدن، ثمّ تأليب نخبة على نخبة. إلى أن تمكّنت من استمالة النّخبة السّياسيّة التّقليديّة من الإرث العثماني، لتكون الأداة الفاعلة في يدها ضمن آليّاتها الإداريّة، والاقتصاديّة مستندة في ذلك إلى ما كانت قد حقّقته قبل فرض الانتداب من تغلغل اقتصاديّ، ودينيّ، وثقافيّ في سوريّة، والمنطقة بشكل عامّ.

المقدّمة

كانت اتّفاقيّة سايكس-بيكو[2] تتويجًا لنشاط استعماريّ بريطاني-فرنسي في المشرق العربيّ طال أمده، تمكّنت من خلاله كلتا القوّتين -وبغضّ النّظر عن صراعهما

١. أستاذة في التاريخ المعاصر، جامعة دمشق.

٢. حول وثائق اتّفاقيّة سايكس-بيكو الأصلية بالنص الإنجليزي والنص الفرنسي والنص الروسي (باللغة الفرنسيّة) وإغلاق الدائرة والترجمة إلى العربيّة مع الخرائط الموضوعة آنذاك يمكن العودة إلى: النعماني، بسام عبد القادر، مائة عام على اتّفاقيّة سايكس-بيكو، قراءة في الخرائط، ص١٣-٣٦.

الاستعماريّ- من تجزئة المنطقة، واقتسامها، ومنح سوريّة، ولبنان اعترافًا بالمكانة المعنويّة، والسّياسيّة، والاقتصاديّة لهما؛ الّتي سبق وأن أرست ركائزها فيها قبل الانتداب بأمد طويل، فالنّفوذ المعنويّ لفرنسا ليس في هاتين الدّولتين فقط، بل بكلّ ما يسمّى اليوم الشّرق الأوسط يعود إلى القرن السّابع عشر عندما فرضت حمايتها الدّينيّة على الكاثوليك في الشّرق، ومنذ بدايات القرن التّاسع عشر أخذت بترسيخ مصالحها الدّينيّة، والثّقافيّة من خلال دعم الحكومة الفرنسيّة لشبكة من المدارس العلمانيّة، والكاثوليكيّة، والمؤسّسات الدّينيّة[١]، الّتي أقبل عليها كلّ من الكاثوليك، والموارنة، وكان لذلك بالغ الأثر في وضع حواجز ثقافيّة، وسياسيّة ضمن الشّعب السّوريّ استغلّتها فرنسا لتفسير أيّ حراك، أو صراع في المنطقة بأنّه صراع طائفيّ، أو إثني من دون أن تأخذ بعين الاعتبار الصِّلات الاجتماعيّة، والاقتصاديّة الّتي تربط مكوّنات المجتمع[٢]، أمّا النّفوذ السّياسيّ فقد توضّح من خلال دعمها مطالب الحركة السّوريّة-العربيّة باللاّمركزيّة الإداريّة في الولايات السّوريّة[٣]. وبالنّسبة للمكانة الاقتصاديّة الّتي حقّقتها فرنسا في سوريّا منذ العام ١٩٠٠م فقد ترسّخت بشكل جيّد عندما تغلغل رأس المال الفرنسيّ عن طريق البنوك، والقروض، وبعض الصّناعات، والطّرق، والموانئ الحديديّة، وغيرها[٤]. وسياستها بعد فرض الانتداب ليست إلاّ تتمّة لما كانت قد بدأته من أجل ترسيخ نفوذها، ولكن أصبح بشكل أقوى، وذلك بالاعتماد على جملة من الآليّات.

لقد شهدت البنى الأساس في المجتمع العثمانيّ في القرن التّاسع عشر تبدّلات جذريّة في حينها طالت كلّ نواحي الحياة. وشهدت الولايات العربيّة والّتي منها سورية بمفهومها الجغرافيّ تشكّل قوى اقتصاديّة-سياسيّة ارتبطت بمصالح الرّأس مال المالي الاحتكاريّ الأوروبيّ، وبخاصّةً الفرنسي قبل، وبعد فرض فرنسا انتدابها على سوريا بالقوّة

١. خوري، فيليب، سوريا والانتداب الفرنسي - سياسة القومية العربيّة (١٩٢٠-١٩٤٥م)، ص٤٩.
٢.حول التعددية الدينيّة والإثنية: ديب، كمال، تاريخ سورية المعاصر، ص٤٣ حتى ٦٦.
٣. خوري، فيليب، أعيان المدن القومية العربيّة، سياسة دمشق (١٨٦٠-١٩٢٠م)، ص١٩٢.
٤. السباعي، بدر الدين، أضواء على الرأس مال الأجنبي في سوريا (١٨٥٠-١٩٥٨م)، ص٢١-٥٣.

العسكريّة، اعتمادًا على ما أقرّته عصبة الأمم من معاهدات، ومؤتمرات. ورغم ادّعاء الحكام الفرنسيّين المنتدبين لإدارة سوريا، ولبنان بأنّ وجودهم ليس إلّا لإعانة شعبيّ هذين البلدين، وإرشادهم في إدارتهم إلى أن يصبح بإمكانهم إدارة شؤونهم بأنفسهم، وأنّ سياستهم لن تتعدّى تعزيز التّمدّن، والرّقيّ، والحرّيّة؛ لكن تلك التّصريحات لم تكن مطابقة لأفعالهم، فمن خلال قانون الاحتلال سيطر الفرنسيّون على كلّ مناصب، ومفاصل الدّولة الرّئيسة حتّى أصبح مألوفًا ظهور الفرنسيّين في كلّ زاوية من زوايا الحكومة السّوريّة، والإدارة العامّة. ولم يكن ذلك ممكنًا لولا الاعتماد على عدد من الآليّات العسكريّة، والإداريّة، والاقتصاديّة، والثقافيّة، والعلميّة الّتي مكّنتهم من التّغلغل داخل مكنونات المجتمع السّوري. ولم تكن تلك الآليّات الّتي اعتمدتها سلطة الانتداب -بناءً على ما خلّفه الاحتلال العثمانيّ خلال أربعمئة عام- لخلخلة المجتمع سوى الأداة الّتي أفقدته القدرة على التّطوّر المطلوب في مرحلة الانتداب، ولا نبالغ إذا قلنا حتّى يومنا هذا.

أوّلًا- الآلية العسكريّة لفرض الانتداب الفرنسيّ على سورية

لم يكتف الحزب الاستعماريّ الفرنسيّ[١] بما حقّقته فرنسا من نفوذ معنويّ، وسياسيّ، وديني، واقتصاديّ في سورية[٢]؛ بل أصرّ على احتلالها عسكريًّا، وتوحيدها تحت الحكم الفرنسيّ، وقد تحقّق له ما أراد عندما تمّ تعيين الجنرال هنري غورو (Gouraud .H) في ١ تشرين الأوّل ١٩١٩م مندوبًا ساميًّا للجمهوريّة الفرنسيّة في سوريّة، وقائدًا للجيش في الشّرق بعد أن أُقرّ الانتداب على سورية نتيجة الاتّفاق بين الحلفاء في العام ١٩١٨م، أي قبل صدور قرار عصبة الأمم في اجتماعه في لندن لاحقًا في ٢٤ تموز ١٩٢٢م[٣].

---

١. للتفصيل حول هذا الحزب وأهم المصادر عنه: سوريا والانتداب، م.س، ص٥٥-٥٨.

٢. كان اسم سورية يطلق على كل بلاد الشام قبل سايكس-بيكو، والتسمية لها تاريخها وتطورها. للمزيد:

Samir AMIN, La Nation Arabe, Les Éditions de Minuit, Paris, 1976, P.52.

٣. لمعرفة الفرق بين الانتداب والحماية والاستعمار: الشاهر، شاهر إسماعيل، في تصنيف الأقاليم السياسيّة.

https://democraticac.de/?p=48667

وبعد أن دمّرت الحرب الأطر الإداريّة العثمانية[١]، وأفرغت المراكز الإداريّة من الولاة، والمتصرّفين، والقائم مقاميين الّذين تخوّفوا من العودة إلى مراكزهن بعد انتهاء الحرب؛ فُسح المجال للحلفاء بعد احتلالهم المنطقة السّاحليّة في العام ١٩١٨م لتعين موظّفًا فرنسيًّا رفيعًا لإدارة ما سمّي «القطاع الغربيّ المحتل» وحكّامًا فرنسيّين على رأس كلّ من السّناجق، ونوّاب، وحكّام للأقضية الّتي فقدت قائم مقاميّاتها[٢]. ولكن الشّعب لم يستسلم للإدارة الأوروبيّة فهبّت الثّورات (١٩١٨-١٩٢٢م) لتدافع عن وحدّتها، واستقلالها في المناطق الواقعة وراء الشّريط السّاحليّ في جبال اللّاذقيّة، ولبنان الجنوبيّ[٣]. وقاومت المحتل بكلّ شراسة ممّا أقلق فرنسه. ولكي تشكّل القوّات الفرنسيّة ضغطًا على ثورات السّاحل، والشّمال قامت بتوجيه ما سمّي بإنذار غورو[٤]. الّذي احتوى على تهديد عسكريّ واضح عندما نصّ البند الأوّل وضع سكك حديد ريّاق-حلب تحت الإدارة العسكريّة الفرنسيّة، الأمر الّذي يستلزم احتلال القوّات الفرنسيّة لمدينة حلب، ومحطّات: رياق – بعلبك – حمص – حماة. أيضًا ما ذكر في البند الثّاني من إلغاء التّجنيد الإجباريّ، وتخفيف عدد أفراد الجيش العربيّ واضح الهدف بأنّه يريد تجريد الشّعب من قوّته لكي لا يستطيع الدّفاع عن نفسه أمام القوّات الفرنسيّة، وهذا يضمن تحقيق البند الثّالث وهو قبول الانتداب الفرنسيّ قبولاً مطلقًا، وعليه يمكن لفرنسه تنفيذ بندها الخامس الّذي يتضمّن معاقبة من اشتهر العداء لفرنسه[٥].

---

1. LONGRIGG, S.H., Syria and Lebanon under French Mandate, London 1958, Oxford University, Appendix A, P.369.

٢. للاطلاع على التقرير يمكن العودة إلى الملحق رقم واحد من الكتاب الاكتروني: الصالح، محمّد علي، إدارة الاقتصاد السوري زمن الانتداب الفرنسي (١٩١٨-١٩٤٦م)، تأثيراتها فيما بعد الاستقلال، ص٣٨.

https://books.openedition.org/ifpo/13843?lang=en

٣. للتفصيل في هذه الثورات انظر: شوكت، آصف، الثورة السورية (١٩١٨-١٩٢١م) في المنطقتين الساحلية والشمالية الغربية دراسة تحليليّة سياسيّة عسكريّة، ص٧٥-٢٣٠.

٤. جريدة الأهالي المصرية، الإسكندريّة؛ عن كتاب: المعلم، وليد، سوريا (١٩١٦-١٩٤٦م) الطريق إلى الحرية، ص٥٩٠.

٥. للاطّلاع على الوثيقة الأصلية لإنذار غورو الذي أرسله للملك فيصل: م.ن، ص٥٨١-٥٩١.

ورغم قبول الملك فيصل للإنذار إلّا أنّ غورو لم ينتظر استعداد الحكومة السّوريّة لمواجهة قوّاته الّتي توجّهت عبر ثلاث محاور لاحتلال سورية[١]: شمالي، وأوسط، وجنوبي، ورغم توجّه يوسف العظمة مع قوّاته لصدّ العدوات، واستبساله دفاعًا عن أرضه؛ فالمعركة كانت غير متكافئة، لا في العدّة، ولا في العدد، ولذلك تمكّن الجيش الفرنسيّ من إحراز الغلبة بآلته الحربيّة المتفوّقة الّتي دخلت دمشق بعد السّاعة الرّابعة بيوم ١٤ تموز ١٩٢٠م، وقد شكّلت فاجعة ميسلون، ووقوع معظم الدّاخل السّوريّ تحت الانتداب ضربة قاسمة للثّورات السّوريّة المشتعلة في السّاحل، والشّمال لاستفراد جيش الانتداب بهما، والقضاء عليهما[٢].

لم يشف الاحتلال غليل غورو فوجه إنذارًا آخرًا للملك فيصل ليغادر دمشق، وبناءً على قرار الحكومة الفرنسيّة نفذ فيصل القرار بمغادرة دمشق بقطار خاصّ، لكنّه توقّف في درعا لمدّة ثلاثة أيّام بسبب استقبال أهلها الحافل له؛ ممّا أغاظ الفرنسيّين، فأرسلت بلاغًا إلى أهل درعا، وضواحيها بضرورة سفر فيصل مباشرة، وإلّا فإنّ بلادهم ستكون هدفًا للقنابل[٣]. وفي الوقت الّذي بدأت فيه الطّائرات الفرنسيّة بالتّحليق في سماء درعا بدأت القوّات الفرنسيّة في التّحرّك برًّا نحو الجنوب تحسّبًا لأيّ طارئ قد ينشأ بسبب تمسّك أهالي حوران بالملك فيصل[٤].

أيضًا عند محاولة اغتيال الجنرال غورو في ٢٣ حزيران عام ١٩٢٣م وهو في طريقه إلى القنيطرة ردّ الفرنسيّون بإرسال حملة وصلت إلى القنيطرة بالتّاريخ نفسه، لتمنع عددًا من القرى (جبات الخشب – المنشية – طرنجة – الأحمر – تل الشيخة) من التّحرّك، كما قامت بمصادرة أموال، وغلال السّكّان، وفرضت على كلّ فرد منهم غرامة حربيّة قدّرت

١. الحصري، ساطع، يوم ميسلون.

٢. الثورة السورية (١٩١٨-١٩٢١م) في المنطقتين الساحلية والشمالية الغربية دراسة تحليلية سياسيّة عسكريّة، م.س، ص١٣٥-١٥٦.

٣. الحكيم، يوسف، سوريا والانتداب الفرنسي، ص١٣.

٤. سعى شيوخ حوران أن يفرضوا على سلطة الانتداب أن تكون تبعيّتهم لشرقي الأردن، وكما يذكر يوسف الحكيم فإنّ بريطانيا هي التي كانت المحرضة. للتفصيل: م.ن، ص٣٣-٣٨.

بمائة دينار ذهبي، وفي ٣٠ حزيران عادت الحملة إلى دمشق، وباعت ما صادرته في المزاد[١].

ورغم قضاء الفرنسيّين بكلّ وحشيّة على ثورات الشّمال، والسّاحل، إلّا أنّ الرّغبة بالحرّيّة، والاستقلال، وتوحيد البلاد بقيت هاجس الشّعب الّذي يئس من الفرنسيّين المحتلّين، ولذلك، ولأسباب عديدة، كانت الثّورة السّوريّة الكبرى (١٩٢٥-١٩٢٧م) في الجنوب، والوسط، ورغم كلّ التّضحيات الّتي قدّمها الثوّار، إلّا أنّ القوّة العسكريّة الفرنسيّة تمكّنت من أنهاء ثورة حاولت جاهدةً تحرير أرضها[٢].

وعندما احتدم الصّراع بين دول الاستعمار الرئيسة، ودول المحور، وتغيّرت موازين القوى[٣]، ازدادت الاحتجاجات الشّعبيّة وفي مجمل المدن السّوريّة مطالبة بالاستقلال، وقد نتج عن ذلك عدّة معارك بين الفرنسيّين والسّوريّين، وعندما أيقنت فرنسا أنّ موقفها يزداد ضعفًا يومًا بعد يوم، لم تتوانَ عن استخدام الآلة الحربيّة للحدّ من الحراك الشّعبيّ ضدّها بشكلٍ متكرّر، وكان من أبشعها، وأكثرها إجرامًا حادثةِ ما سمّي مجزرة البرلمان السّوري في ٢٩ آيار ١٩٤٥م عندما قصفت مبنى البرلمان بالرّشّاشات، والقنابل بحجّة رفض قائد حامية الدّرك تقديم التّحيّة للعلم الفرنسيّ، ولكن رغم دفاع حامية الدّفاع عن المبنى حتّى نفذت ذخيرتها، فقد اقتحمته قوّة فرنسيّة، وأحرقت، وثائقه، وقتلت من بقي بداخله، وفي اليوم التّالي للمجزرة نقلت جثث الشّهداء إلى المزّة، وأُلقوا في حفرة جماعيّة[٤]. واستمرّت شرطة الانتداب بقصفها الوحشيّ من اليوم التّالي للمجزرة لمدّة يومين حيث خرج المواطنون من منازلهم، ليشتبكوا مع الفرنسيّين بعدّة أحياء

١. الحكيم، يوسف، سوريا والانتداب الفرنسي، ص٥٨.

٢. للتفصيل في هذه الثورة فلاديمير لوتسكي الحرب الوطنيّة التحررية في سوريا (١٩٢٥-١٩٢٧م).

٣. حول غروب الانتداب والفرنسيون الأحرار في سورية: لونغريغ، هامسلي، تاريخ سورية ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، ص٣٦٥-٣٩٢.

٤. قبل مجزرة البرلمان المشهورة أصدر الجنرال أوليفا روجيه المندوب الفرنسي في سوريا بلاغه المشهور رقم ٢٤/ د، الموجّه إلى الجنود، والضّبّاط الفرنسيّين لضرب مراكز الثّورة، والقضاء عليهم نهائيًا. للاطّلاع على وثيقة البلاغ، سوريا (١٩١٦-١٩٤٦م) الطريق إلى الحرية، م.س، ملحق الوثائق، وثيقة رقم ٣٤، ص٦٧٩.

أشعلت سماء دمشق بالنّيران، فانتشرت الثّورات في كلّ مكان، وراحت القوّات تقصف بشكلٍ عشوائيّ، ممّا أدّى إلى نشوب حريق كبير في مركز المدينة بين شارع رامي، وبوّابة الصّالحيّة.

ولولا الإنذار الّذي وجّهته بريطانيا لفرنسا في ٣ آيار ١٩٤٥م بضرورة وقف القصف الوحشيّ لدمشق، لأنّ القوّات البريطانيّة لا يمكن لموقفها أن يكون سلبيًّا اتّجاه ما يحصل، ولولا خوف سلطة الانتداب من أن تصبح قوّاتها بين نيران الثّوّار، ونيران القوّات البريطانيّة لما توقّفت عن عملها الإجراميّ. ولكن الضّغط السّياسيّ الدّبلوماسيّ البريطاني على سلطة الانتداب أجبرها على ترحيل رعاياها عن إحياء دمشق إلى ثكناتهم، إضافة إلى ازدياد نفوذ بريطانيا في سوريّة، ولبنان، وحلول قوّاتها محلّ القوّات الفرنسيّة في المراكز الاستراتيجيّة الّتي بدأت التّجمّع في الثّكنات انتظارًا لقرار الجلاء[1].

وإلى جانب الأليّة العسكريّة استخدمت سلطة الانتداب أساليب أخرى اتّسمت بالعنف، واستخدام السّلاح لتنفيذها مثل: إعدام بعض الشّخصيّات، ونفي بعض الثّوّار، ورجال الحركات الوطنيّة، وإعلان الأحكام العرفيّة الّتي كانت تصدر عن الحاكم العسكريّ الفرنسيّ، كما حصل عندما احتشد النّاس عند نهاية زيارة كراين إلى دمشق لرفضهم الوصاية، والحماية.

والأمر الّذي لا يمكن إغفاله هو الاهتمام الكبير لسلطة الانتداب بتشكيل ما سمّي «قوّات الشّرق الخاصّة» من السكّان المحلّيّين على نمط تشكيل فرنسا (العصبة الفرنسيّة) في مستعمراتها في إفريقيا. إضافةً إلى إحداث جهازي الشّرطة، والدّرك؛ الّتي كانت جميعها بيد السّلطة لاستخدامها قوةً ضاربة محلّيّة لقمع أيّ تحرّك ضد الانتداب، وقمع المسيرات، وضرب التّحرّكات العماليّة[2]. إنّ إدراك سلطة الانتداب أهمّيّة السّلاح العسكريّ في فرض إرادتها كان الحافز وراء إنشائها (جيش الشّرق)، وجهازيّ الشّرطة،

١. سوريا (١٩١٦-١٩٤٦م) الطريق إلى الحرية، م.س، ص٤٦٤.

2. Hanna Batatu, Som observati on the social toots of saria! poLing military groupzan 30 The causes of its dom - nee Middle East Journal 35, n° Summer 1981, P.3.

والدّرك «لأنّها كانت الذّراع التّنفيذي للأمن العام الّذي اقتصر على الفرنسيّين وحدهم»[١]. فالأداة العسكريّة تعتبر الأداة الأهمّ، وإن لم تكن الأولى في سيطرة فرنسا على سوريا.

ثانيًا: الآليّة الإداريّة لفرض الانتداب الفرنسيّ على سوريّة

بعد أن عيّن الجنرال غورو مفوّضًا ساميًّا لفرنسا، ونائبًا أعلى لجيش المشرق في ١٠ آذار ١٩٢٠م، اتّخذ قرارًا بتحويل الإدارة العسكريّة للمناطق المحتلّة إلى صيغة ما سمّي «المناطق الموضوعة تحت المناطق الإداريّة» **(Adminitrativ Control)** غير أنّ الجنرال غورو، ومن أتى بعده من المفوّضين السّاميّين الفرنسيّين الأوائل لم يتمكّنوا من رسم خطّة عمل جديدة لما يمكن أن تعنيه صيغة الانتداب[٢]، لأنّ السّلطات الفرنسيّة عيّنت بالسّنوات الخمس الأولى من فرض انتدابها ثلاثة جنرالات كمفوّضين ساميّين سبق لهم الخدمة في سلّم الإدارة الفرنسيّة في الشّمال الأفريقيّ، وكانت مرجعيّتهم وزارة الحرب في باريس، وليس وزارة الخارجيّة، لذلك، وانطلاقًا من خبرتهم الاستعماريّة في الشّمال الإفريقيّ، ومن مرجعيّتهم العسكريّة، فقد أدار هؤلاء كلّ من سورية ولبنان بعقليّة العسكر[٣]، وعليه فالصّدام مع شعوب هذين البلدين أصبح مؤكّدًا، وهو ما حدث أثناء الثّورة السّورية الكبرى (١٩٢٥-١٩٢٧م)، والّتي قضت عليها آلة الحرب العسكريّة[٤].

وكما يبدو فإنّ السّلطة في فرنسا قد قبلت بأسلوب الإدارة العسكريّ الّذي فرض نفسه واقعًا، ولم تحاول إيجاد إدارة أفضل تقود سوريا نحو الاستقلال خلال فترة قصيرة، كما خطّط لهم، خاصّة وأنّ عصبة الأمم قد صنّفت سوريا ضمن الفئة (A) الّتي تستحقّ

١. تاريخ سورية ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، م.س، ص٢٤٠؛ حول القوات المساعدة والجندرمة والدرك: م.ن، ص١٦٩، ٢٣٩، ٢٤٠.

٢. حول مقررات مؤتمر سان ريمو. وإرساء أنظمة الانتداب في سوريا ولبنان والرافدين وفلسطين مع خرائطا التفصيليّة، مائة عام على اتّفاقيّة سايكس-بيكو، قراءة في الخرائط، م.س، ص٢٥٢-٢٥٧.

٣. تاريخ سورية ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، م.س، ص١٣٤-١٤٥.

٤. للتفصيل في الثورة السورية الكبرى بين العامين (١٩٢٥-١٩٢٧م): لوتسكي، فلاديمير، الحرب الوطنيّة التحررية في سوريا (١٩٢٥-١٩٢٧م)، ص١٥٨-٣١٣.

الاستقلال[١]، لذلك وانطلاقًا من تجربة المفوّضين السّاميّين العسكريّين الّتي استقوها من حكمهم للمغرب الأقصى، فقد كان لا بدّ لهم لتثبيت الانتداب الّذي فرض بالقوّة العسكريّة من إضعاف الشّعور القوميّ العربيّ لدى السّوريّين باستغلال التّعدّديّة الدّينيّة، والإثنية، واستغلال خلافاتها إن وجدت من خلال إقامة دويلات ذات حكم ذاتيّ «وتحريض المناطق الرّيفيّة ضدّ المراكز القوميّة، واستخدام العناصر الطّيّعة من النّخبة السّياسيّة السّوريّة التّقليديّة للمساعدة في الحكم»[٢] بخاصّة وأنّ اتّفاقيّة سايكس-بيكو كانت قد مهّدت لما ذكر أعلاه من خلال تقسيم سوريّا الطّبيعيّة في العام ١٩٢٠م إلى إنتدابات منفصلة إداريًّا بحدود مصطنعة[٣]، وحواجز جمركيّة تحت الإشراف البريطانيّ، والفرنسيّ. وبذلك انقطع سكّان حلب عن جوارهم التّركيّ، والعراقيّ، وبدورهم سكّان دمشق اضطرّوا عند سفرهم إلى فلسطين المرور بنقاط حدوديّة عليها درك، واستمرّت سياسة التّجزئة حتّى بعد أن فرضت فرنسا انتدابها على سوريّا، ولبنان، وجبل لبنان.

١. تجزئة سوريّة

أخذت سلطة الانتداب بتقسيم المنطقة المنتدبة عليها في سوريّة لعزل سكّانها عن الحركة القوميّة العربيّة، واحتوائها في إصدار غورو في ٣ آب ١٩٢٠م القرار رقم: ٢٢٩ لأنشاء دولة لبنان الكبير من خلال فصل الأقضية (بعلبك – البقاع – حاصبيا – راشيّا) عن سوريّة، وضمّها إلى جبل لبنان، تمهيدًا لفصل لبنان عن سوريّة، والأهمّ من ذلك لحرمان المدن الدّاخليّة السّوريّة التّجاريّة من منافذها الطّبيعيّة على السّاحل السّوريّ، والّتي كانت عبر التّاريخ صلة الوصل بينها، وبين التّجارة العالميّة[٤]. عدا عن ذلك، فقد كان جبل لبنان ذو أكثريّة مسيحيّة، يقابلها أكثريّة مسلمة في الجزء السّوريّ الّذي ضمّ إلى جبل لبنان،

١. صالح، وإدارة الاقتصاد، الفصل الأول، فقرة ٨٩.

٢. سوريا والانتداب الفرنسي - سياسة القومية العربيّة (١٩٢٠-١٩٤٥م)، م.س، ص٨٣.

٣. تاريخ سورية ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، م.س، ص١٥٩-١٦٨.

٤. لقد كان المؤرخ توينبي هو من عدل بتقسيمات اتّفاقيّة سايكس- بيكو، وهو من قدم اقتراحًا حول توسيع حدود متصرّف جبل لبنان. للتفصيل مع الخرائط: مائة عام على اتّفاقيّة سايكس-بيكو، قراءة في الخرائط، م.س، ص١٤٣.

ممّا أثار حفيظة المسلمين ممّن لم يكن لديهم الرّغبة بأن تكون تبعيّتهم لحكم الموارنة المدعومين من فرنسة[١]، وحتّى بالنّسبة لسوريّة فقد سلّط الانتداب الضّوء على خصوصيّة الأقلّيّات الطّائفيّة، والعرقيّة بأن أضفت عليها سمة الاختلاف، واستحالة التّعايش فيما بينها لتبرير قراراتها بتقسيم البلاد إلى دويلات طائفيّة هي: دمشق من ١٩٢٠ إلى ١٩٢٥م وتشمل دمشق، وحماة. ودولة حلب من ١٩٢٠ إلى ١٩٢٥م وضمّت الشّمال الشّرقي، والشّرق السّوريّ مع حلب، ودير الزّور، والحسكة، والرّقّة. ودولة العلويين من ١٩٢٠ حتّى ١٩٣٦م، وتشمل اللاّذقيّة، وطرطوس، والسّقيلبيّة، وتلكلخ، وجسر الشّغور. ودولة جبل الدّروز من ١٩٢١ حتّى ١٩٣٦م وضمّ السّويداء؛ وهو الاسم الّذي أطلق على الدّولة أوّلاً ثمّ في العام ١٩٢٧م أصبحت التّسمية جبل الدّروز، ولواء الإسكندرون[٢] المستقلّ ١٩٢٠م حيث ألحق بحلب مع الاحتفاظ بالاستقلال الإداريّ[٣]، وبحسب اتّفاقيّة أنقرة بين فرنسة، وتركيّة في ٢٠ تشرين أوّل ١٩٢١م وضع نظام إداريّ خاصّ للمنطقة مع إعطائهم التّسهيلات كافّة لممارسة الأعمال الزّراعيّة، واعتبار اللّغة التّركيّة لغّة رسميّة[٤]. وفي العام ١٩٣٩ تخلّت فرنسة لتركية عن لواء الإسكندرون محاولة فيها تحييد تركيّة فيما لو اندلعت الحرب[٥].

---

١. لقد كانت ردّة فعل المسلمين بأن أقاموا حلفًا معاديًا للموارنة والفرنسيّين معًا رغم إشراك فرنسا لهم في حكم لبنان، وخاصة منذ أواسط الثلاثينيات عندما بدأت بعض الزعامات اللبنانية المسلمة الاهتمام بوضع قواعد طائفية تستحوذ فيها على الحكم بل وأصبح لديهم رغبة دفينة ببقاء لبنان منفصلاً عن سوريا لأنهم أصبحوا في المرتبة الأولى من الأهمية في لبنان، وبالوحدة مع سوريا ستتراجع مكانتهم هذه وسط أغلبيّة مسلمة كثيرة العدد. سوريا والانتداب الفرنسي - سياسة القومية العربيّة (١٩٢٠-١٩٤٥م)، م.س، ص٨٤.

٢. للتفصيل حول تسمية «الإسكندرون» العودة إلى: مائة عام على اتّفاقيّة سايكس-بيكو، قراءة في الخرائط، م.س، ص٢٩٥. تاريخ سورية ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، م.س، ص٢٩٩-٢٠٦.

٣. حول خرائط هذه التقسيمات وعدد أفراد كل طائفة يمكن العودة إلى: كوثراني، وجيه، بلاد الشام في مطلع القرن العشرين، ص٣٥-١١٣؛ مائة عام على اتّفاقيّة سايكس-بيكو، قراءة في الخرائط، م.س، ص٢٨٥-٣٥٧.

٤. حول نص الاتّفاقيّة التي تمت من خلالها تسويتي حروب كيليكيا والخلافات بين فرنسا وتركيا على حساب سورية في اتفاق أنقرة انظر: سوريا (١٩١٦-١٩٤٦م) الطريق إلى الحرية، م.س، ص٦٠٤.

٥. ١٧ للاطّلاع على الوثائق الرسمية لتطور قضية لواء الإسكندرون انظر: م.ن، ص٣٢٣-٣٤٨.

لم تكن الإدارة الفرنسيّة للمناطق النّائية من سوريّة واحدة؛ في حين وضعت، وبشكل دائم منذ العام ١٩٢٥م كلّ من دمشق، وحمص، وحماة، وحلب تحت إدارة واحدة، والسّبب هو الضّغط الوطنيّ من جهّة؛ ومن جهّة أخرى لتقليل سلطة الانتداب من التّكاليف. في الوقت نفسه أبقت كلّ من لواء الإسكندرون، وجبل الدّروز، وبلاد العلويّين على درجات متفاوتة من العزلة الإداريّة عن الإدارة الموحّدة للمدن بشكل دائم، والهدف إضعاف الحركة الوطنيّة من خلال تطويقها، ومنع وصولها إلى المناطق المأهولة بالأقلّيّات، وبالتّالي حرمان الحركة الوطنيّة من قاعدة شعبيّة متعدّدة الأطياف قادرة عند الضّرورة على التّصدّي لسلطة الانتداب[١].

٢. إثارة الخلافات البينيّة والمناطقيّة

لجأت سلطة الانتداب إلى ترسيخ التّجزئة، وعزل الحركة الوطنيّة إلى تأليب سكّان الأرياف على سكّان «المراكز الوطنيّة المدينيّة الأكثر وعيًا، وركّزت هذه الاستراتيجيّة على تغيير قواعد ملكيّة الأرض الّتي كانت أساس الزّعامة السّياسيّة المدينيّة ونفوذها»...[٢] لأنّ جزءًا كبيرًا من النّخبة الوطنيّة كانت تنتمي إلى كبار ملاكي الأراضي كما أفادت المصادر[٣]. وقد أوقعت هذه السّياسة سلطة الانتداب بحال من الإرباك، لأنّ التّحوّل في أشكال الملكيّة الزّراعيّة من خلال إنشاء ملكيّات فلاحيّة، والتّحوّل في العلاقات الاجتماعيّة من فلّاحين، ومرابين، اصطدمت بحاجة الإدارة الفرنسيّة إلى التّحالف مع كبار الملّاكين[٤]، الّذين كانوا يشكّلون شبكة متماسكة من العلاقات الاجتماعيّة، والماليّة في وجه انتشار تغييرات بنيويّة في نظام ملكيّة الأراضي؛ رغم وطنيّة بعض الملّاكين، وميل البعض الآخر للتّعاون مع حكومة الانتداب. لكن السّلطة لم تعدم الوسيلة للتّصدّي لوطنيّة هذا البعض بأن لجأت إلى تحريض المقيمين في الرّيف من الملّاكين، وشيوخ

١. سوريا والانتداب الفرنسي - سياسة القومية العربيّة (١٩٢٠-١٩٤٥م)، م.س، ٨٦.

٢. م.ن، ص٨٦.

٣. بلاد الشام في مطلع القرن العشرين، م.س، ص٧٦-٨٦.

٤. سوريا والانتداب الفرنسي - سياسة القومية العربيّة (١٩٢٠-١٩٤٥م)، م.س، ص٨٧.

القبائل ضدّ أعيان المدن، وبالمقابل تحريض أعيان المدن على بعضهم البعض في الوقت الّذي لم تلجأ فيه إلى إثارة الفلاّحين حتّى لا ينعكس ذلك الوعي بالثّورة عليها لاحقًا.

وبسبب سوء الإدارة الفرنسيّة في سوريا، وغياب الأمن، اضطُرّت السّلطة أن تبحث عن وسيلة تمكّنها من تغطية إسلوبها الاستعماريّ المرفوض، فكان لا بدّ لها من الاعتماد على النّخبة السّياسيّة التّقليديّة في المدن ذوي النّفوذ في المراكز الوطنيّة في الدّاخل ليساندوها في التّشجيع على احترام فرنسا، وتنفيذ سياستها، وقد وجدت سلطة الانتداب ضالّتها في طبقة ملاّكي الأراضي المدينيّين الغائبين، والطّبقة البيروقراطيّة الّتي هُمّشت، واستُبعدت في حكومة دمشق بسبب ميولها العثمانيّة، ومنافستها للقوميّين[١]. وهو السّبب الّذي منع فيصل من الاعتماد عليها في حكومته، علمًا أنّه أوكل إليها المهمّة الشّائنة المتمثّلة في تسليم سوريّا لفرنسة[٢]. وقد وجدت هذه الفئة في سلطة الانتداب عودة لمكانتها التّقليديّة، خاصّة وأنّه ليس في مقدورها منافسة الزّعامة الوطنيّة على النّفوذ في المجتمع السّوري. وقد برّرت تعاونها إلى حاجة سوريّة إلى قوّة خارجيّة تعيد البلاد إلى حال التّوازن الّتي افتقدتها بانهيار السّلطنة العثمانيّة. والأهمّ من ذلك «أنّ تشتيت الفرنسيّين للزّعامة القوميّة بالقوّة سنة ١٩٢٠م» قد أتاح المجال للأعيان غير القوميّين تقديم أنفسهم بوصفهم القيادة المحلّيّة الوحيدة المؤهّلة بمستوى تعليمها، وتدريبها، ومكانتها للاستيلاء على الوظائف الإداريّة العليا الّتي ظلّت شاغرة بعد مغادرة منافسيهم القوميّين فجأة[٣].

أمّا الفئة الثّانية الّتي اعتمد عليها الفرنسيّون لبسط سياستهم فكانت أبناء الأقلّيّة المسيحيّة المتوحّدين مع الكنيسة الكاثوليكيّة (**Uniates**)[٤]، وبشكل خاصّ التّجّار منهم الّذين كانوا حلقة وصل بين السّلطنة، والدّول الغربيّة، وبالأساس ممّن تمتّع بالحماية

١. بلاد الشام في مطلع القرن العشرين، م.س، ص٨٧؛ سوريا والانتداب الفرنسي - سياسة القومية العربيّة (١٩٢٠-١٩٤٥م)، م.س، ص٩٥.

٢. سوريا والانتداب الفرنسي - سياسة القومية العربيّة (١٩٢٠-١٩٤٥م)، م.س، ص٩٥.

٣. م.ن، عن محادثة أجراها فيليب خوري مع فريد زين الدين في دمشق. في ١٨ تشرين الأول ١٩٧٥م.

٤. حول الأحاديون، انظر: سوريا والانتداب الفرنسي - سياسة القومية العربيّة (١٩٢٠-١٩٤٥م)، م.س، ص٩٤.

الفرنسيّة كرعايا فرنسيّين، حيث كان دورهم كبيراً في أحداث عام ١٨٦٠م في سوريا ولبنان. ولكنّ الفرنسيّين لمسوا، وبسرعة هشاشة التّركيبتين الاجتماعيّتين لهاتين الفئتين لعدم وجود أهداف سياسيّة واحدة توحّدهما، وعدم وجود أرضيّة مشتركة بينهما، ولا حتّى المصلحة (الطّبقيّة) المشتركة، زيادةً على عدم وجود دافع أيديولوجي يدفع بهما لتبوء المركز القياديّ بسبب تغليب المصلحة الفرديّة على أيّ مصالح أخرى، بخاصّة وأنّ سلطة الانتداب نفسها لم تفسح المجال لأيّ تكتل مهما كانت صفته بالظّهور؛ خوفًا من أن يترجم ضدّها في النّهاية[١].

٣. الإدارة

انطلاقًا من قناعة الجنرال غورو أنّ السّوريّين ليسوا أهلاً لحكم أنفسهم، لجأ لوضع نظام جاء على رأسه منصب المفوّض السّامي للجمهوريّة الفرنسيّة في سوريا، ولبنان، وكان المرجع الّذي تعود إليه الكلمة الأولى في الشّؤون المدنيّة، والعسكريّة لسوريّة، ولبنان تحت الانتداب، وبعد تقسيمه البلاد إلى مقاطعات إداريّة أسماها دولاً، جعل على رأس كلّ منها حاكمًا، كممثّل للمفوّض السّامي المقيم في بيروت. وعندما يكون الحاكم من أصول محلّيّة كان يتمّ إحاطته بضبّاط فرنسيّين تتركّز كلّ خيوط السّلطة الفعليّة بأيديهم بشكل لم يسمح بإعداد جهاز إداريّ كفء يكون جاهزًا لإدارة البلاد عندما تنال استقلالها؛ بل وأدّى ذلك إلى أحداث فجوة بين الموظّفين المحلّيّين، ورؤسائهم، تمثّلت في عدم تحمّل الموظّفين المسؤوليّة، وبالتّالي عدم القدرة على التّواصل مع رأس الهرم الّذي يصدر الأوامر الإداريّة؛ ممّا أفقدهم المرونة، وروح المبادرة في العمل، وأفقدهم حتّى خبراتهم الّتي سبق، وراكموها زمن السّلطنة العثمانيّة. وبناء على ما سبق، تمكّنت طواقم المستشارين الفرنسيّين من إدارة الماليّة العامّة، والأشغال العامّة[٢]، والجهاز القضائيّ،

١. صالح، إدارة الانتداب، الفصل الثاني، فقرة ١٣٤. أيضًا: سـوريا والانتداب الفرنسي - سياسـة القومية العربيّة (١٩٢٠-١٩٤٥م)، م.س، عن محادثة عن محادثة مع نديم.

2. Hayma ZEIFA, «Les élites techniques locales durant le Mandat français en Syrie (1920- 1945)», in Nadine Méouchy et Peter Sluglett (éd.), Les Mandats français et anglais dans une perspective comparative, Brill, Leiden, 2004. P.498.

والتّعليميّ، وغير ذلك من باقي المؤسّسات بالأسلوب نفسه[١]. بقي أن نذكر أنّ من أهمّ الرّكائز الإداريّة للانتداب تمثّلت بما سمّي «المصالح المشتركة» الّتي ضمّت بعض الدّوائر التي «فرضت طبيعتها أن تدار مركزيًّا على الرّغم من تجزئة البلاد، كالجمارك، والبريد، والتليجراف، والإشراف على شركات الامتياز الأجنبيّة مثل السّكك الحديديّة، والتّبغ، والتّنباك، وأغلب دوائر المنفعة العامّة»[٢].

ثالثًا- الآليّة الاقتصاديّة لفرض الانتداب[٣]

كانت فرنسة إحدى الدّول الإمبرياليّة الّتي اتّسم اقتصادها بعدد من السّمات من أهمّها: تمركز رأس المال بيد طغمتها الماليّة إلى حدٍّ تمكّنت فيه من خلق الاحتكارات؛ الّتي يعود إليها الدّور الأوّل في الحياة الاقتصاديّة نتيجةً لاتّحاد رأس المال الصّناعيّ فيها مع رأس المال المصرفيّ، ليشكّلا معًا الرّأس المال الماليّ، ومن يمتلك ذلك هم فئة قليلة من النّاس بيدها معظم أدوات الإنتاج الرّئيسة، والمصارف، والقادرة على تصدير رأس المال الّذي هو أهمّ سمات المرحلة الإمبرياليّة. هذا وقد تمكّنت الإمبرياليّة الفرنسيّة مع غيرها من القوى الأخرى من اقتسام العالم، والسّيطرة عليه بسبب قوّتها الاقتصاديّة؛ الّتي تدفعها لتعود، وتحاول مرّة أخرى لتقسيمه[٤].

لذلك نجد أنّ سياسة فرنسا في سوريا لم تحِد عن سياسة غيرها من الدول الإمبرياليّة، رغم الخصوصيّة الّتي اتّسمت بها سياستها الاقتصاديّة، والاجتماعيّة، خاصّة وأنّ فرنسا خرجت من الحرب العالميّة الأولى بخسائر ماديّة، ومعنويّة كبيرة تبعتها أزمات اقتصاديّة

١. للتوسع في آلية تنفيذ سلطة الانتداب لسياستها الإداريّة، سوريا والانتداب الفرنسي - سياسة القومية العربيّة (١٩٢٠-١٩٤٥م)، م.س، ٩٩-١١٩.

٢. صالح، إدارة الاقتصاد، فصل ١، فقرة ١٥٣.

٣. عند العودة إلى هنسلي لونغريغ في كتابه تاريخ سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي نجده يثمّن الدّور الاقتصاديّ الفرنسيّ في سورية، وهو بذلك يخالف ما أورده بدر الدّين السباعي في كتابه أضواء على رأس المال الأجنبيّ في سوريّة الّذي أورد بالأرقام كلّ ما يتعلّق بالاقتصاد السّوريّ تحت الانتداب الفرنسيّ. تاريخ سورية ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، م.س، ص٢٤١، ٢٤٤.

٤. توبي، جاك، الإمبريالية الفرنسيّة والولايات العربيّة في السلطنة العثمانية (١٨٤٠-١٩١٤م)، ص٢٧-٤٩.

متلاحقة في الأعوام (١٩٢٠، ١٩٢١، ١٩٢٩-١٩٣٣، ١٩٣٧-١٩٣٨م)، أثقلت كاهلها بالأعباء الماليّة الّتي زاد عليها الاستعداد، ومن ثمّ خوض الحرب العالميّة الثّانية؛ لذلك وفي ظلّ هذا الوضع، كان لا بدّ لفرنسة من استغلال شعوب مستعمراتها، والبلاد المنتدبة عليها مثل سوريّة، ولبنان[١]، بعد أن فرضته بالقوّة العسكريّة، خاصّة وأنّ الرّأس المال الأجنبي كان قد تسرّب إليها منذ النّصف الثّاني من القرن التّاسع عشر بكل أشكاله[٢]، ليصبح المسيطر على كلّ سلطاتها بشكل مباشر أثناء مرحلة الانتداب، ممّا حدّ، وأضعف من تطوّر القوى المنتجة الوطنيّة، لتصل في نهاية المطاف إلى التّبعيّة الاقتصاديّة، وحتّى السّياسيّة والاجتماعيّة[٣]، ومردّ ذلك أنّ العلاقات الرّأسماليّة الّتي أوجدها الرّأسمال الأجنبيّ في سوريا، اختلفت بشكل جذريّ عن خصائص علاقات رأسمال الّتي نشأت في فرنسا والّتي نقلت مجتمعه من مجتمع إقطاعيّ إلى مجتمع رأسماليّ، بينما في سورية نجد أنّ الرّأسماليّة أبقت العلاقات الإقطاعيّة في الرّيف[٤]، وأقامت العلاقات الرّأسماليّة في مجالات لم تتمكّن من تطوير الإنتاج فيها، بل على العكس من ذلك، إذ أصبحت عائقًا أمام تطوير العلاقات في فروع، ومجالات أخرى بسبب عدم ارتباطها بحاجات السّوق الوطنيّة، والهدف من هذه السّياسة هو تأمين عمليّة تجديد الإنتاج الرّأسماليّ على الأرض الفرنسيّة، وليس من أجل تجديد الإنتاج الوطنيّ السّوريّ. ونستدلّ على صواب الفكرة السّابقة من الدّراسات الفرنسيّة العديدة الّتي تناولت أهمّيّة سوريّة بالنّسبة إلى الرّأسمال الفرنسيّ[٥]، وغير الفرنسيّ[٦]، حيث تجلّى الاهتمام بقدوم العديد من البعثات الدّراسيّة

١. للمزيد حول اهم أزمات فرنسا بعد الحرب العالمية الأولى: رونيفن، بيير؛ حاطوم، نور الدين، تاريخ القرن العشرين، ص٢١- ١٩٢.

٢. أضواء على الرأسمال الأجنبي في سوريا (١٨٥٠-١٩٥٨م)، م.س، ص٢١-٧٠.

٣. غزال، زهير، الاقتصاد السياسي لدمشق خلال القرن التاسع عشر، بنى تقليدية في عصر رأس المال، ص ٣٧-٤٧.

٤. العيساوي، شارل، التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب (١٨٠٠-١٩١٤م)، ص٤٦.

٥. حول أهم الدراسات التي نشرها إيديولوجيو الرأس مال الفرنسي حول سورية: أضواء على الرأسمال الأجنبي في سوريا (١٨٥٠-١٩٥٨م)، م.س، ص٨٠-٨٥.

٦. لم يكن الاقتصاد الفرنسي هو الوحيد على السـاحة، فقد كان هناك اهتمامًا بريطانيًّا وروسيًّا وألمانيًّا حيث ضاعفت هذه

بين العامين (١٩٢٤-١٩٢٩م) لدراسة السّهول السّاحليّة، والمناطق الصّالحة للرّيّ، وأعمال البناء في المدن، ودراسة المعادن، والتّنقيب عنها. والقيام بعدد من التّجارب الزّراعيّة الّتي تهمّ الاقتصاد الفرنسيّ. أيضًا، بذلت غرف التّجارة الفرنسيّة نشاطًا كبيرًا في الميدان التّجاريّ، فأقامت المعارض الدّاعمة للاقتصاد الفرنسيّ في دمشق، وبيروت. ورغم ما ورد في صكّ الانتداب بعدم استغلال فرنسا لسلطتها في احتكار الاستثمار في سورية على حساب أعضاء عصبة الأمم، ومراعاة المساواة بينهم؛ إلّا أنّ فرنسة فضلت مساندة الشّركات الفرنسيّة، وأصحاب الامتيازات من الفرنسيّين[١]. لذلك، واعتمادًا على ما سبق ذكره، أطلق الانتداب، وبدعم من الحكومة الفرنسيّة العنان لرأس المال الفرنسيّ للسّيطرة على الاقتصاد السّوريّ[٢].

وقد شكّلت مؤسّسات الجهاز المصرفي[٣] أهمّ مؤسّسات هذا الرّأس مال الّتي ارتكز عليها الاقتصاد السّوريّ قبل الانتداب، ويمكن إيجازها بضعف البنوك الوطنيّة لأسباب داخليّة، وخارجيّة، وسيطرة المؤسّسات المصرفيّة الأجنبيّة في مادّة الإصدار، والأعمال التّجاريّة، والعقاريّة. والّتي لم تكن سوى مؤسّسات تجاريّة همّها الأوّل مصالحها الخاصّة، بغضّ النّظر عن أبعادها السّلبيّة على الاقتصاد السّوريّ. ونستثني من ذلك البنك الزّراعي الّذي كان المؤسّسة الوحيدة الّتي عملت على سدّ حاجات الزّراعة، وسيطرة المؤسّسات الفرنسيّة، وافتقار البلد لتشريع ناظم لنشاط البنوك؛ ليس في المرحلة السّابقة للانتداب، بل وحتّى في المرحلة الانتدابية فيما بعد. أيضًا كان بنك سوريا، ولبنان الكبير على درجة كبيرة من الأهمّيّة، لدرجة أنّ هنري دي جوفونيل **(Jouvenel de Henry)** قال عنه أنّ البنك السّوريّ «يعتبر سورية ملكًا له»، والسّبب أنّ هذا البنك قد شكّل مع الرّأس مال

الأخيرة من اهتمامها قبيل الحرب العالمية الأولى بسـوريا فأرسـلت العلماء والأسـاتذة والمسـتشرقين لدراسة أوضاع سـورية. حول رسائل المسـتشرق الألماني مارتين هارتمان عن سوريا انظر: بلاد الشام في مطلع القرن العشرين، م.س، ص٣٥٥-٣٦١.

١. الأرمنازي، نجيب، محاضرات عن سورية من الاحتلال إلى الجلاء، ص٢.

٢. التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب (١٨٠٠-١٩١٤م)، م.س، ص٢٤٢-٢٦٩، ٣٤٧-٣٦٩.

3. André LATRON, La vie rurale en Syrie et au Liban, Imprimerie Catholique, Beyrouth, 1936. P.92 -102.

الماليّ، والسّلطة الاستعماريّة ثالوثًا تمكّن من إفقار سوريا، واستعبادها وتأخّرها[1]؛ فهو البنك العثماني الّذي أسس في العام ١٩١٩م شركة مساهمة فرنسيّة تدعى «بنك سوريا ولبنان الكبير»، ونتيجة لاتّفاقيّات بين وزارة الماليّة الفرنسيّة من باريس، والمصدّق عليها من وزارة الخارجيّة في ٢٨ نيسان ١٩١٩م نالت هذه الشّركة جميع الوكالات، والامتيازات الّتي يملكها، ويتصرّف بها البنك العثمانيّ في سورية، من قبل، وبناء على الاتّفاق فتحت الشّركة امتياز إصدار النّقد على أساس الفرنك الفرنسيّ، وفرض تداول أوراقه في القرار ١٢٩ الصّادر بتاريخ ٣١-٠٣-١٩٢٠م.

ولكثرة ما منح البنك من الامتيازات في سوريا فقد جعل قيدًا استعماريًّا[2]. لأنّ إلحاق النّقد السّوريّ بالفرنك الفرنسيّ يعني عمليًّا أنّه أصبح نقدًا فرنسيًّا ذا قناع سوريّ، وبعد ذلك تمّ تغطية هذا القرار بطابع الشّرعيّة القانونيّة في معاهدة لوزان في ٢٣ تموز ١٩٢٠م الّتي أقرّت انفصال الأراضي السّوريّة عن السّلطنة العثمانيّة، فسارعت السّلطات الفرنسيّة إلى أخذ موافقة الحكومة السّوريّة على اتّفاقيّة البنك، لتكتسب الشّرعيّة منها[3]. ومن خلال مفاوضات المفوضيّة الفرنسيّة مع حكومات الدّويلات المصطنعة، تمكّنت من تثبيت هذا البنك، وأذرعه في الاقتصاد السّوريّ، بل وجدّدت الامتياز له على عدّة مراحل إلى أن وصلت لعام ١٩٦٣م[4].

لقد كان هذا البنك. بمساندة سلطة الانتداب الّتي ارتبطت بخدمة مصالحه، العقل المدبّر للاحتكارات في سوريّة، رغم كلّ مظاهر الاعتراض الرّسميّ، والشّعبيّ السّوريّين. وقد كان من أهمّ نتائج هذه المساندة ربط النّقد السّوريّ بالفرنك الفرنسيّ، وتقلّباته[5]،

1. Mohammed THOMÉ, Le rôle du crédit dans le développement économique de la Syrie depuis la première guerre mondiale jusqu›à nos jours, Université de Genève, Ediciones Catsilla, Madrid, 1953. P.84- 91.

٢. حول اهم بنود القرار يمكن العودة الى: أضواء على الرأسمال الأجنبي في سوريا (١٨٥٠-١٩٥٨م)، م.س، ص٩٦-١٠١.

٣. م.ن، ص١٠٥.

٤. للتفصيل بالاتفاقيات والقرارات التي منحت البنك الامتيازات التي حصل عليها: م.ن، ص١٠٥.

٥. حمادة، سعيد، النظام النقدي المصرفي في سوريا، ص٧١.

وتزعّم البنك الاحتكارات الفرنسيّة الأقوى والّتي بلغت أكثر من ٢٢ بنك، وشركة سيطرت على عصب الحياة الاقتصاديّ السّوريّ، بسبب صلات السّلطة الانتدابيّة، والمؤسّسات الاستعماريّة، ومنها بنك سوريا، ولبنان الكبير من جهّة، وبين القوى الّتي استمالتها فرنسا بوصفها ركيزة لها ضمن المجتمع من جهّة أخرى[١].

ورغم تعدّد الدّراسات الّتي وُضعت عن آثار ربط اللّيرة السّوريّة بالفرنك الفرنسيّ، والخسائر النّقديّة إلاّ أنّ تحديد الخسارة ليس بالشّيء اليسير بسبب تواصل اضطراب النّقد، وتباينه[٢]. «اضطربت مقاييس حياة النّاس بحسب موقعهم في الإنتاج، والمال، والمجتمع، وبحسب خطّ الاضطراب نحو الصّعود، أو الهبوط، وبحسب الحال الّذي همّ عليه من الشّدّة، والسّرعة، أو الخفّة، والبطء»...[٣]. ورغم اختلاف تقلّبات النّقد، وهبوطه، وبشكل خاصّ على فئات المجتمع، إلاّ أنّ ضرره كان أكثر عمقًا على صغار الفلاّحين، وصغار الكسبة، والطّبقات الّتي هي في الأساس معدمة، ولكن حتّى الطّبقات الوسطى والّتي هي أقرب إلى الشّريحة الأعلى فقد تضرّرت أيضًا. عدا عن ذلك فقد تحمّلت «الزّراعة السّوريّة، والفلاّح بشكل خاصّ عبئًا فاق بمراحل ما تحمّلته القطاعات المنتجة الأخرى»...[٤] كما انعدمت العدالة في زمن الانتداب في توزيع العبء الضّريبيّ للضّرائب بأنواعها بالنّسبة للقطاعات الزّراعيّة، والصّناعيّة، والتّجاريّة كافّة[٥].

أيضًا كان في سوريا إضافة إلى «بنك سوريا ولبنان» مؤسّسات مصرفيّة أخرى استطاع الرّأسمال الماليّ الفرنسيّ عن طريقها، وعن طريق فروعها المحلّيّة الإسهام في السّيطرة على اقتصاد البلاد، وربطه بمصالح الاقتصاد الفرنسي، لأنّ سوريّة أصبحت سوقًا لتجارة فرنسا الخارجيّة، فمن خلال ارتباط العملة السّوريّة بالفرنك الفرنسيّ، وسيطرة المؤسّسات

١. للتفصيل في مدى مساهمة البنك في إفقار السورية، وأهم وسائل هذا الإفقار: م.ن، ص٥٤.

٢. حول خسائر الاقتصاد السوري نتيجة اضطراب الفرنك الفرنسي بين العامين (١٩١٩-١٩٢٦م)، انظر: عشي، جورج، الانتقال من الحرية إلى الرقابة في المبادلات التجارية الخارجية السورية، ص٢٦.

٣. للمزيد: أضواء على الرأسمال الأجنبي في سوريا (١٨٥٠-١٩٥٨م)، م.س، ص١١٥.

٤. صالح، إدارة الانتداب، فصل ٢، فقرة ٥٢.

5. George HAKIM, «Fiscal system», in Said B. Himadeh (ed.), Economic organization of Syria. P.394- 401.

المصرفيّة، والاحتكارات الفرنسيّة تمكّنت من إيجاد مواقع مهمّة في القطاعات الاقتصاديّة السّوريّة كلّها.

كانت القروض الأجنبيّة إحدى أهمّ الوسائل الّتي تمكّنت من خلالها الدّول الأجنبيّة من التّغلغل الاستعماريّ في أراضي السّلطنة العثمانيّة[١]. من خلال ضمانات سمحت لهم بالسّيطرة على أهم موارد السّلطة، ولكن بزوالها لم تمت هذه القروض، لأنّ أصحابها فرضوا ما تبقّى منها على الدّول الّتي كانت تحت سيطرة الحكم العثمانيّ، ومن ضمنها سوريّة. وعندما فرضت فرنسا انتدابها بالقوّة العسكريّة وضعت سلطة الاحتلال يدها على أهمّ وارداتها مثل الجمارك، بوصفها رهنًا لوفاء «الدّيون العموميّة»، وبموجب اتّفاق تمّ بين المفوّضيّة العليا، والسّلطات المحلّيّة في ١ آذار ١٩٢٣م، دفعت شركة الرّيجي «إدارة حصر التّبغ والتّنباك» إلى صندوق الدّين العام جزءًا من الأرباح العائدة للدّول السّورية وفقًا لنسب معيّنة[٢]، ممّا حرم الشّعب السّوري من أهمّ موارده، وبالتّالي حُرم من الخدمات الّتي كانت ستعود بالفائدة على الدّولة، والمجتمع. وفي معاهدة لوزان ١٩٢٣م بُحثت قضيّة الدّين العموميّ، وقرّرت أنّ «كلّ بلد انفصل عن الإمبراطوريّة العثمانيّة يتحمّل من الدّين العامّ نصيبًا يتعادل، ومقدار ما كان يسهم به في مدخول الإمبراطوريّة العام قبل الحرب»...[٣].

وفي ١٣ حزيران ١٩٢٨م «عقدت تركيا اتّفاقًا مع ممثّلي حملة الدّين العمومي نظّمت من خلاله نصيبها من الدّين، وبناء على هذا الاتّفاق تمكّنت كلٌّ من سوريا ولبنان عقد اتّفاق في كانون الثّاني ١٩٢٩م مع ممثّلي الدّين العام في باريس حُدّدَ باللّيرات التّركيّة الذّهبيّة المفروض سداده على سوريا، ولبنان[٤]، وحتّى العام ١٩٣٤م، استمرّت الدّولتان

١. صالح، إدارة الاقتصاد السوري، فصل ٢، فقرة ١٨.

٢. توبي، الإمبريالية الفرنسيّة، ص٢٧-٤٩.

٣. لوتسكي، الحرب الوطنيّة التحررية، ص٤١.

٤. أضواء على الرأسمال الأجنبي في سوريا (١٨٥٠-١٩٥٨م)، م.س، ص١٤٢.

تتحمّلان أعباء هذا الدّين الّذي كان الشّعب السّوري أحقًّا به»[١].

كما سارعت فرنسا بعد فرض انتدابها إلى متابعة نشاطها الّذي بدأته قبل الحرب بمدّ الخطوط الحديديّة، والنّقل البريّ، والنّقل الجويّ، والمرافق. والّذي تضرّر كثيراً أثناء الحرب، وبعدها، فالحرب ضربت الكثير من المنشآت، وكان لا بدّ من إصلاحها بالسّرعة الممكنة، وبعد الحرب حدّت الحكومة التّركيّة كثيراً من نفوذ الرّأس المال الفرنسيّ فيها، وابتاعت العديد من مؤسّساته، وبدورها بريطانيا أجبرت الفرنسيّين على بيع الكثير من مصالحهم في فلسطين لصالح الرّأسمال البريطاني، لذلك فرض الرّأس مال الفرنسيّ قيوداً جديدة عمدت سلطة الانتداب إلى دعمه، وترسيخه من خلال توقيع اتّفاق لصالح شركة الخطوط الحديديّة في العام ١٩٢٥م مع حكّام دويلات سوريا آنذاك، صدّقه المندوب السّامي. وبالاطّلاع على الفقرة السّادسة من المادّة السّابعة للاتّفاق الّتي تقضي «في حال عجز هذا الرّصيد، أي عندما تقع خسائر، تدفع الدّول المشمولة بالانتداب، المبلغ للشّركة خلال ٣٠ يومًا من تاريخ ظهور نتيجة الحساب، ولأجل ضمان تنفيذ هذا التّعهّد تخصّص الدّول نصيبها من واردات الجمارك الصّافية، بعد حسم ما يعود إلى الدّيون العامّة. وعلى التّوالي واردات الأعشاب، وفي حال إلغاء هذه الضّريبة الرّسوم الماليّة الّتي تخلفها»[٢].

وبذلك ضمنت الشّركة كلّ خسارة تحدث للخطوط الحديديّة، وحتّى للمؤسّسات المتفرّعة عنها[٣]. وردًّا على إجحاف الاتّفاق بحقّ السّوريّين رفعت الكتلة الوطنيّة مذكّرة إلى وزارة الخارجيّة الفرنسيّة. في ٥-٢- ١٩٢٥م تبيّن فيها أنّ «... هذه السّياسة الجمركيّة الّتي تبتلع من ثروة البلاد في كلّ سنة تسعة، أو عشرة ملايين من اللّيرات السّوريّة لنفقات الانتداب، والموظّفين الفرنسيّين، ومكافآت الشّركات الأجنبيّة ذات الامتياز. منها تسعمائة ليرة سورية لشركتيّ سكّة حديد حلب-دمشق وتفرّعاتها. وثمانين ألف ليرة سوريّة لشركة

١. أضواء على الرأسمال الأجنبي في سوريا (١٨٥٠-١٩٥٨م)، م.س، ص١٤١-١٤٥.
٢. الكيالي، عبد الرحمن، المراحل في الانتداب الفرنسي ونضالنا الوطني، ج٢، ص٢٣٩-٢٤٠.
٣. م.ن، ج٣، ص١٧٩.

الفنادق الفرنسيّة، وإكراميات لشركتيّ سيّارات الشّرق الفرنسيّة»...[١] ولم يقف تعسّف الشّركات هنا بل «كثيراً ما كانت تجعل من نفسها الحاكم، والمنفّذ، وتكلّف المواطن عنتًا كبيراً... فقد كانت الشّركة تفرض الغرامات على المواطنين الّذين يمرّون فوق خطوطها. وتحصل هذه الغرامات بمساعدة الشّرطة تحت طائلة الاعتقال»...[٢].

وممّا يُذكر عن الخطوط الحديديّة يُذكر عن النّقل البريّ، والجوّيّ، والبحريّ الّذي شهد السّياسة نفسها من الابتزاز - والتّسلّط[٣]. ومن المؤسّسات الفرنسيّة العاملة في سوريا بالرّأس مال المالي الفرنسيّ الضّخم شركات الجرّ، والتّنوير، والريجة، والقطن والحرير، والبترول، إضافة إلى استثمارات أخرى كانت رمزاً للتّضامن القويّ بين سلطة الانتداب، وتلك الشّركات الاحتكاريّة؛ بل وكانت مثلاً حيًّا على عمالة بعض الأعيان، والوجهاء ممّن ادّعوا الوطنيّة لصالح الرّأس مال الأجنبيّ ضدّ مصالح أبناء شعبهم، ولصالح طغمة استعماريّة جشعة أفقرت الشّعب السّوريّ. وهناك العديد من المصادر، والمراجع الأجنبيّة الّتي تناولت هذه الشّركات الرّأسماليّة بدراسات وافية بيّنت من خلالها الآليّة الّتي كانت تتبعها هذه الشّركات، وبرعاية سلطة الانتداب، ومن يدور في فلكها حتّى تمكّنت من وضع يدها على معظم موارد سورية الّتي دُعمت بالسّيطرة العسكريّة، والوسائل السّياسيّة.

لم يكن الرّأسمال الاحتكاريّ الفرنسيّ هو الوحيد في سوريا رغم سيطرته على الجزء الأكبر من الصّناعة، والنّقل، والتّجارة؛ بل كان للرّأس مال الإنجليزي، والألماني، والإيطالي، والعربي موقعا رغم ضآلته في البداية، لأنّه أخذ يزداد، ويتغلغل ليأخذ موقعه المنشود مع الزّمن. وكانت بدايته في العام ١٩٣١م مع دخول شركة C.B.A. الموزّعة بين فرنسة، وبريطانيا، وأمريكا، ولكن إدارتها كانت بيد الرّأس مال البريطانيّ الخاضع للقوانين، والمصالح البريطانيّة. والمهمّ في أمر هذه الشّركة أنّها مثّلت بداية التّغلغل الأنجلو سكسوني بشكل جدّي في سورية، وبخاصّة البريطانيّ منه.

---

١. المراحل في الانتداب الفرنسي ونضالنا الوطني، م.س، ج٣، ص٥٢.

٢. جريدة الألف باء، سوريا، عدد ١٧ تموز ١٩٢٩م.

٣. للمزيد وبشكل موسع: أضواء على الرأسمال الأجنبي في سوريا (١٨٥٠-١٩٥٨م)، م.س، ص١٤٦-١٦٠.

وكان لظروف الحرب العالميّة الثّانية، واحتلال الدّول الحليفة لسورية ولبنان الدّور الأهمّ في تغلغل هذه الرّساميل أمام تراجع الرّساميل الفرنسيّة. وفور أخذ الشّركة لامتيازها في العام ١٩٣١م، توجّهت إلى إقامة منشآتها في ١٩٣٢م، ومدّ الخطّ من حقول كركوك إلى طرابلس بسعة ١٢ عقدة وطول ٩٢٠ كيلومترًا يمرّ منها أربعمئة كيلو متر في الأراضي السّوريّة. ورغم الدّعاية الّتي روّجها دعاة الرّأس مال الأجنبي عن الفائدة الّتي سيجنيها السّوريّون جراء مدّ الخطّ من توظيف برواتب ضخمة، وفرص عمل للحرفيّين، وازدهار تجاريّ، وتطوّر صناعيّ، وإلى ما هنالك من آمالٍ منتظرة؛ إلّا أنّ السّلطات المحلّيّة كانت حجرة عثرة «أمام قانون العرض، والطّلب، ستسرع بالاستملاك، أو تهدّد به إذا لم يحصل التّفاهم السّريع بين الشّركة، والملاّكين على البيع بالتّراضيّ»[١]، ونتيجة القول لم تكن شروط سياسة شركة ABC بأفضل من سياسة الشّركات الفرنسيّة من حيث قساوة شروط العمل، وقلّة الأجور، إضافة إلى أنّ الشّركة اعتمدت في سياستها على مفاهيم عرفيّة، فعلى سبيل المثال لا الحصر، كانت تخصّص للعمال ثلاث جنيهات إسترلينية شهريًّا كتعويض غداء، في حين خصّصت للموظّفين البريطانيّين وغيرهم ١٨ جنيهًا، أي ستّة أمثال العامل السّوري[٢]. وعدى عن الوجه الاقتصاديّ للشّركة فقد كان لها وجهٌ سياسيٌّ اهتمّ بالدّعاية السّياسيّة الاستعماريّة بشكل عامّ؛ وبالسّياسة البريطانيّة بوجه خاصّ وبشكل علنيّ[٣].

أيضًا شهدت سوريا نشاط رساميل تابعة لشركات توزيع البترول (خط حديد طرابلس - النّاقورة)، والشّركات احتكاريّة أخرى. كان لها نصيب ولكن بشكل متواضع أمام الرّساميل الفرنسيّة الضّخمة[٤]. أمّا الرّأسمال العربيّ فيمكن القول إنّ سورية ولبنان عاشتا في ظلّ

١. أضواء على الرأسمال الأجنبي في سوريا (١٨٥٠-١٩٥٨م)، م.س، ص٢٠٩.

٢. جريدة الألف باء، سوريا، ٩ نيسان ١٩٣٢م.

٣. جريدة الألف باء، سوريا، عدد ٢٥، تموز ١٩٣٣م.

٤. وكما تذكـر جريـدة الألف باء في عددها الصّادر بتاريخ ٨ حزيـران ١٩٢٩م. أنّ رئيس الجمهورية اللّبنانيّة قد وافق على إنشـاء هذا البنك بناء على الطّلب الّذي قدّم له من مدحت بيك يغن رئيس بنك مصر، وبنك مصر - فرنسـا. ومن السـيد طلعـت بيت حرب، نائب رئيس مجلس إدارة بنك مصر، ومن السـيد واصف بيك عز الديـن التّاجر الملاك الطّرابلسيّ برأس مال، وقدره مليون ليرة سورية.

الانتداب الفرنسيّ وحدة اقتصاديّة تمّ إحاطتها "بأسيجة شديدة من الحواجز الجمركيّة مع العراق، وفلسطين، والأردن، ومصر، بشكل خاصّ، وأصبح، لهذا، تنقل الرّساميل بين المنطقتين الإنكليزيّة، والفرنسيّة خاضعة لقيود ثقيلة كثيرة، وقد كان للسّياسة الاقتصاديّة الاستعماريّة الّتي أنتهجتها فرنسة في سوريّة، ولبنان آثارها السّيّئة على نموّ الاقتصاد السّوريّ، فاضطرّت النّاس إلى الهجرة، واضطرّ كثير من الرّأسماليّين، والصّناعيّين إلى نقل رساميلهم، وحتى صناعاتهم إلى الأقطار المجاورة: كفلسطين، ومصر، والعراق"[١] ولكن رغم ذلك فقد شهدت كلّ من سورية، ولبنان في مرحلة الانتداب نشاطًا ماليًّا، وعربيًّا مع بعض المساهمات الأجنبيّة تمثّل بتأسيس «بنك مصر وسوريّة ولبنان»[٢].

رابعًا- الآليّة الثّقافيّة والتّعليميّة

إنّ أهمّ ما يمكن ذكره في ما يتعلّق بالجانب الثّقافي حول بلاد الشّام بشكل عامّ، أنّ فرنسا ركّزت على عدم وجود «دولة أمّة» «وفقًا لإرادتها، فمثلاً تاريخ المنطقة في ظلّ السّلطنة العثمانيّة هو مجرّد حال فوضى - وهنا يلغى التّاريخ، ومعه أنثروبولوجيا، يتشكّل تصوّر متخيّل ماضٍ، وتصوّر مفترض، وبين هذا وذاك ترتسم أسطورة الفوضى»[٣]. وما ذكر كان اعتماده على علم الاستشراق[٤] الغربيّ بشكل عامّ، وليس فقط الفرنسيّ...، وللتّدليل على أهمّيّة هذا العلم، يكفي أن نورد ما ذكره ارفنج كريستول **(Kristol Irving)** (١٩٢٠-٢٠٠٩م) وهو أحد أهم منظّري اليمين الأمريكي في وول ستريت **(Street Wall)**: «إنّ الأمم التّافهة كالأشخاص التّافهين حيث يمكنها أن تنتشي بأوهام الأهمّيّة.... لن أتحدّث عن الإمبرياليّة فهو عدا عن كونه مصطلحًا مطّاطيًّا فهو معلوك لدرجة أنّ هذه

١. أضواء على الرأسمال الأجنبي في سوريا (١٨٥٠-١٩٥٨م)، م.س، ص٢٢٠.

٢. جريدة الألف باء، عدد ٨ بتاريخ ٨ حزيران ١٩٢٩م.

3. Randi DEGUILHEM, «Impérialisme, colonisation intellectuelle et politique culturelle de la Mission Laïque Française en Syrie sous Mandat», in Nadine MÉOUCHY et Peter SLUGLETT (éd.), Les Mandats français et anglais dans une perspective comparative, Brill, Leiden, 2004, P.332.

٤. سعيد، إدوارد، الاستشراق.

الكلمة أخرجت من سياقها، ووضعت ضمن قائمة الكلمات المكرورة في أيّ خطاب شوفيني جاهز، لأن يصرّح به من على المنابر لكنّني سأتحدّث عن القناع الّذي تسترّت خلفه الإمبرياليّة لعدّة قرون خلت؛ ألا وهو علم الاستشراق»[١]. وذلك العلم الّذي كان من أهمّ أدواته المدارس التّبشيريّة، والمؤسّسات الأجنبيّة الّتي انضوت تحت ما يسمّى المؤسّسات الخاصّة، والّتي شكّلت حاجزًا كبيرًا أمام التّعليم الرّسميّ الوطنيّ ممّا أمن ذلك لفرنسا الاختراق الثّقافيّ بالمجتمع السّوريّ.

١. المدارس

مع فرض الانتداب، ضغط الأهالي على السّلطة لتحسين الوضع التّعليميّ كما أتى الضّغط من قبل عصبة الأمم بالمطالبة بتعميم حقّ التّعليم كونه حقًّا، ومطلبًا اجتماعيًّا، وسياسيًّا، ورغم تردّد السّلطة بدعم هذا القطاع إلاّ أنّها اضطرّت إلى تأمين التّمويل اللاّزم[٢]. وكانت نتيجة ذلك أن ارتفعت موازنة التّعليم العامّ، وتضاعف تقريبًا عدد المدارس فيها، وبالتّالي عدد الطّلاب، ورغم ذلك لم تفِ هذه المدارس بالغرض المطلوب. وفي واقع الأمر لم يكن اهتمام المفوضيّة كبيراً بالسّياسة التّعليميّة، والثّقافيّة، ولم يكن ذلك هدفًا ترى أنّه من الواجب عليها تحقيقه، ولكن ذلك لم يمنع أن تكون هذه المدارس وسيلة مهمّة سبق، واستخدمتها لبسط نفوذها الاستعماريّ في المشرق، لتحقيق الفكرة الاستعماريّة كما دعته بعض الأوساط، أو من أجل كما ذكر البعض نشر رسالة فرنسا في المشرق. «فرنسا المشرق» لذلك، ولرفد العمليّة التّعليميّة بما يتناسب مع سياسة سلطة الانتداب زادت من اهتمامها بالتّعليم الخاصّ، الّذي تتبع إليه المدارس التّبشيريّة في كلّ من دمشق، وحلب؛ والّتي انتسب إليها أبناء الضّبّاط، وكبار الإداريّين، والتّجّار، والحكّام، والوزراء،

١. سعيدة، خلوفي، وآخرون، الاستشراقية من مركزيّة الآخر، وملفوظات الأنا، لإعادة إنتاج الخطاب الإمبريالي الجديد، ص٤٦١.

2. Hayma ZEIFA, «Les élites techniques locales durant le Mandat français en Syrie (19201945-)», in Nadine MÉOUCHY et Pet‹ LUGLETT (éd.), Les Mandats français et anglais dans une perspective comparative, Brill, Leiden, 2004, P.499.

واهتمّت السّلطات باستقطاب أولاد المسلمين، وعدم الاكتفاء بالمسيحيّين فقط[١].

وقد تنازع في السّياسة التّعليميّة اتّجاهان: دعِي الأوّل «السّياسة الفرنسيّة الصّغيرة»، وتميّزت بتقرّبها لأبناء الأقلّيّات، ليشكّلوا بالنّسبة لها نقاط ارتكاز في منظومة سيطرتها، وهو الخطّ الّذي كان منطلق الوجود الثّقافيّ الفرنسيّ أيّام العثمانيّين، «أمّا الاتّجاه الثّاني فقد دعي بـ«السّياسة الفرنسيّة الكبيرة» في المشرق، وكان دعاته من العلمانيّين الّذين وجدوا أنّ على فرنسا الاعتماد على أبناء الأكثريّة المسلمة، ليشكّلوا رابطًا له فاعليّته في منظومة الانتداب، وكلا الاتّجاهين كان له من يدعمه في الإدارة؛ بخاصّة وإنّ السّلطة الانتدابيّة اعتمدت على شبكة من المدارس لكلا الاتّجاهين، لتدعيم سياستها الانتدابيّة[٢]. كما قدّمت المعونات للمدارس الخاصّة الكاثوليكية (اللّاتينيّة)، وأوّلها «المدرسة اللّعازاريّة»[٣]. الّتي كان يتمّ من خلالها توزيع (منح دراسيّة)، وكانت ممثليّة المفوضيّة السّاميّة في دمشق المعنيّة بوضع قائمة المنح هذه «وخلافًا لما كانت عليه الحال في معاهد الآباء اليسوعيّين، كانت برامج التّدريس عند اللّعذاريين، تتمّ كلّها باللّغة الفرنسيّة، لم يكن ذلك يمثّل رفضًا منهم للّغة العربيّة، وحسب، بل تعدّاه إلى رفضها أيضًا بوصفها عنصرًا من العناصر المكوّنة للهويّة الوطنيّة؛ ولصالح قيمِ ما دعي بالحضارة الغربيّة»[٤]. وما سبق ذكره دليل دامغ على دور اللّعازاريين في برنامج الانتداب الفرنسيّ الّذي كان يهدف إلى ترسيخ برنامج تعليميّ غايته الأولى تنشئة جيل بعيد عن لغته، وثقافته، وتراثه مقابل ترسيخ ثقافة المستعمر بكلّ أبعادها.

وكان لسياسة التّعليم الفرنسيّة الصّادمة حول أسلوب الإلغائيّة لأيّ شعور وطنيّ أن قامت الصّحافة الدّمشقيّة بحملات احتجاج تناولت بالنّقد مناهج، وكتب التّدريس في المدارس التّبشيريّة. ولكن وعلى الرّغم من التّغيّرات الّتي حصلت خلال مرحلة

1. ZEIFA, élites, P.502- 507.

٢. ضاهر، مسعود، تاريخ لبنان الاجتماعي (١٩١٤-١٩٢٦م)، ص١٦٢.

٣. قوطرش، خالد، التعليم في سورية، ص٢٠١.

٤. الصالح، إدارة الاقتصاد، الفصل الثالث، فقرة ٣٣.

الثّلاثينيّات من القرن العشرين، وما طرأ من تبدّل على طاقم موظّفيها؛ بقي الاعتقاد لدى سلطة الانتداب، ومرجعيّتها في باريس أنّ على السّياسة التّعليميّة لسلطة الانتداب، ومن خلال مدارسها التّبشيريّة المشاركة في «إعادته بعث» الاختبار المشرقيّ كما هو تصوّر فرنسا[١]، وعندما اتّبعت المدارس التّبشيريّة سياسة (الاستيعاب)[٢] فقد اتّجه المعهد العربيّ. الفرنسيّ (اللاييك) التّابع للبعثة العلميَّةِ الفرنسيّة إلى اتّباع أسلوب (الشّراكة) مع الثّقافة العربيّة في سوريّة، غير أنّ أهدافه المعلنة[٣] لم تكن متطابقة مع أهداف المفوضيّة السّاميّة، والحكومة الفرنسيّة، حتّى إنّ إدموند بيجارد السكرتير العام للبعثة العلمانيّة الفرنسيّة وعضو لجنة حقوق الإنسان في فرنسا نشر في العام ١٩٢٥م مقالاً بعنوان: «هل نبقى في سوريا؟» انتقد فيه سياسة الانتداب في التّعليم، وتجزئة البلاد[٤].

وقد كانت معايير البرامج التّعليميّة لمعاهد البعثة في سوريا، مطابقة لمعايير المدارس الفرنسيّة الرّسميّة، وكان العدد الأكبر من طلاب هذه المدارس من اليهود، والسّبب كما ذكرت بعض التّقارير ارتفاع أقساط هذه المدارس، والسّبب الأخر كان عقائديًّا لا يتناسب مع أتباع بعض الأديان، والمذاهب الأخرى، عدا عن أنّ أغلب الحائزين على الشّهادة الثّانويّة يفتقدون للمعرفة الّتي تلبّي احتياجات سوق العمل المحلّيّة؛ ولذلك يفضل لتلبية تلك الحاجات إنشاء مدارس مهنيّة.

٢. الكوادر الفنّيّة

لم تترك سلطة الانتداب أيّ مجال إلّا وحاولت التّغلغل فيه، والسّيطرة عليه، ومنها المؤسّسات المحلّيّة الّتي استقطبت النّخب العلميّة، والتّقنيّة الّتي سبق لها الدّراسة في مؤسّسات التّعليم الغربيّة الموجودة في المنطقة، أو في الجامعات، والمعاهد العلميّة

١. تاريخ لبنان الاجتماعي (١٩١٤-١٩٢٦م)، م.س، ص١٦٤.

2. Randi, Impérialisme, P334- 336.

3. ZEIFA, Les élites, P.207.

4. digolim, imperialism, P.323.

في الدّول الغربيّة[1]، ونستدلّ على ذلك من نشرة الاتّحاد الاقتصاديّ السّوريّ في العام ١٩٢٦م الّتي اعتمدت في ما أوردته على أهداف المعهد الفرنسيّ للمهندسين في بيروت الّتي تتمحور حول ضرورة إعداد كوادر محلّيّة مؤهّلة لتلبية متطلّبات الصّناعات الحديثة، ليكونوا مساعدين للمهندسين الفرنسيّين بإنشاء المشاريع، وإدارتها في سورية[2].

كان لوجود بعض المدارس المختلفة بانتماءاتها بين رسميّة، وبخاصّة أثر كبير فيما بين أبناء، وتلامذة، وطلاب الشّعب الواحد، وحتّى بين ذويهم، فقد أصبح لدينا ما يسمّى «بالاغتراب» فيما بينهم لأكثر من سبب، ولا مجال لمناقشتها الآن في هذه العجالة، ولكن المهمّ في الموضوع أنّ سلطة الانتداب تمكّنت من اختراق مؤسّسات التّعليم، ومن إعداد كوادر متعلّمة على مستوى عالٍ حليفة سياستها ليست أثناء الانتداب بل، وأيضًا، وبعده[3].

1. ZEIFA, Les élites, P.498- 499.

2. Ibid, P.499, 502- 507, 512- 515.

٣. صالح، المجتمع الانتدابي، فقرة ٥٥-٥٨.

الخاتمة

يذكر لونغريك أنّ «الانتداب الفرنسيّ الّذي منحته الدّول الحليفة الرّئيسية لفرنسا، وصدّقت عليه عصبة الأمم قبل ربع قرن في ذمّة التّاريخ بعد أن ترك دولتيّ سوريّا، ولبنان الفتيّتين لتواجها مقتضيات، وأخطار الاستقلال المُفتقِد إلى الحماية»[١]، ولكن من ينظر إلى النّتائج الّتي خلّفها الانتداب على سوريّا، وحتّى يومنا هذا استحالة أن يقول إنّه أصبح «في ذمّة التّاريخ» لأنّ آثاره بشكل عامّ ما تزال ماثلة أمام أعيننا حتّى الآن؛ بصفتها نتيجة للآليات الّتي اعتمدتها سلطة الانتداب من عسكريّة، وإداريّة، واقتصاديّة، وثقافيّة لترسيخ سلطتها الّتي كان على رأسها المفوّض السّامي للجمهوريّة الفرنسيّة في سورية ولبنان، والّذي تركّزت كلا السّلطتين العسكريّة، والمدنيّة في يده. فقسّم البلاد إلى مقاطعات إداريّة أسماها دولاً، ووضع لكلٍّ منها جهازا إداريًّا من السّوريّين إلى جانبهم موظّفين، ومستشارين، وضبّاط فرنسيّين، تركّزت السّلطة الفعليّة في أيديهم بشكل أصبحوا معهم قادرين على التّسرّب إلى كلّ المفاصل الفاعلة في المجتمع، وخلخلتها. ولم تكن تلك الآليّات الّتي اعتمدها الانتداب آليّة آنيّة التّأثير؛ بل استمرّت حتّى مرحلة ما بعد الانتداب، ولا نبالغ إذا قلنا حتّى يومنا هذا.

لقد كانت التّجزئة من أهمّ العوامل الّتي وقفت عائقًا في وجه تطوّر سوريّة الّتي جُزّئت إلى عدد من الدّويلات، وأُقيمت بينها الحواجز الجمركيّة، وفُصلت المراكز التّجاريّة عن منافذها الطّبيعيّة عن البحر، ممّا عرقل الحركة التّجاريّة، وشلّ قدراتها التّجاريّة، وأضعف من تطوّر القوى المنتجة الوطنيّة منها، حتّى وصلت في نهاية المطاف إلى التّبعيّة الاقتصاديّة، وحتّى السّياسيّة، والاجتماعيّة، لأنّ سلطة الانتداب كانت تعمل على تأمين عمليّة تجديد الإنتاج على الأرض الفرنسيّة، وليس من أجل تجديد الإنتاج الوطنيّ السّوريّ.

١. تاريخ سورية ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، م.س، ص٤٥١.

لائحة المصادر والمراجع

١. الأرمنازي، نجيب، محاضرات عن سورية من الاحتلال إلى الجلاء، القاهرة.

٢. توبي، جاك، الإمبريالية الفرنسيّة والولايات العربيّة في السلطنة العثمانية (١٨٤٠-١٩١٤م)، تعريب: فارس غصوب، راجعه وقدم له: مسعود ضاهر، سلسلة تاريخ المشرق العربي الحديث ٦، ط١، الفارابي، بيروت، ١٩٩٠م.

٣. الحصري، ساطع، يوم ميسلون، دار الأنماء، بيروت، ١٩٦٤م.

٤. الحكيم، يوسف، سوريا والانتداب الفرنسي، ط٢، دار النهار، بيروت، ١٩٩٣م.

٥. حمادة، سعيد، النظام النقدي المصرفي في سوريا، المطبعة الأمريكية، بيروت، ١٩٣٥م.

٦. خوري، فيليب، أعيان المدن القومية العربيّة، سياسة دمشق (١٨٦٠-١٩٢٠م)، ترجمة: عفيف الرزاز، مؤسّسة الأبحاث العربيّة، ط١، بيروت، ١٩٩٣م.

٧. خوري، فيليب، سوريا والانتداب الفرنسي - سياسة القومية العربيّة (١٩٢٠-١٩٤٥م)، ترجمة: مؤسّسة الأبحاث العربيّة، ط، بيروت، ١٩٩٧م.

٨. ديب، كمال، تاريخ سورية المعاصر من الانتداب الفرنسي إلى صيف ٢٠١١، ط٢، دار النهار، بيروت، ٢٠١٢م.

٩. رونيفن، بيير، نور الدين حاطوم، تاريخ القرن العشرين، ط٢، دار الفكر المعاصر، دار الفكر، بيروت، دمشق، ١٩٨٠م.

١٠. السباعي، بدر الدين، أضواء على الرأسمال الأجنبي في سوريا (١٨٥٠-١٩٥٨م)، دار الجماهير، دمشق، ١٩٦٨م.

١١. سعيد، إدوارد، الاستشراق، ترجمة: كمال أبو ديب، ط٤، مؤسّسة الأبحاث العربيّة، بيروت، ١٩٩٥م.

١٢. سعيدة، خلوفي وآخرون، الاستشراقية من مركزية الآخر، وملفوظات الأنا، لإعادة إنتاج الخطاب الإمبريالي الجديد. مؤتمر الدكتور محمد بن شنب والاستشراق، ٧-١٠ ديسمبر، منشورات مديرية الثقافة لولاية المدية، وزارة الثقافة، الجزائر، ٢٠١٤م.

١٣. الشاهر، شاهر إسماعيل، في تصنيف الأقاليم السياسيّة، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسيّة والاقتصاديّة، ٢٧ أب
.https//:democraticac.de?/p48667=

١٤. شوكت، آصف، الثورة السورية (١٩١٨-١٩٢١م) في المنطقتين الساحليّة والشماليّة الغربيّة دراسة تحليليّة سياسيّة عسكريّة، ط١، الأوس للنشر، دمشق، ٢٠٠٢م.

١٥. الصالح، محمد علي، إدارة الاقتصاد السوري زمن الانتداب الفرنسي (١٩١٨-١٩٤٦م)، تأثيراتها فيما بعد الاستقلال، إصدار المعهد الفرنسي، دمشق، بيروت.

١٦. ضاهر، مسعود، تاريخ لبنان الاجتماعي (١٩١٤-١٩٢٦م)، ط١، دار الفارابي، بيروت، ١٩٧٤م.

١٧. العيساوي، شارل، التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب (١٨٠٠-١٩١٤م)، ترجمة: رؤوف عباس حامد، ط١، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت، ١٩٩٠م.

١٨. غزال، زهير، الاقتصاد السياسي لدمشق خلال القرن التاسع عشر - بنى تقليدية في عصر رأس المال، ترجمة: الدكتورة ملكة الأبيض، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، ٢٠٠٨م.

١٩. قوطرش، خالد، التعليم في سورية، ترجمة نزار أباظة، ط١، دار الفكر، بيروت - دمشق.

٢٠. كوثراني، وجيه، بلاد الشام في مطلع القرن العشرين، ط٣، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١٣م.

٢١. الكيالي، عبد الرحمن، المراحل في الانتداب الفرنسي ونضالنا الوطني، مطبعة الضاد، حلب، ١٩٦٠م.

٢٢. لوتسكي، فلاديمير، الحرب الوطنيّة التحررية في سوريا (١٩٢٥-١٩٢٧م)، ترجمة: محمد دياب، قدم له: د. مسعود ضاهر، سلسلة تاريخ المشرق العريب الحديث - ١، ط١، دار الفارابي، بيروت، ١٩٨٧م.

٢٣. لونغريغ، هامسلي، تاريخ سورية ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، ترجمة: بيير عقل، دار الحقيقة، بيروت، ١٩٥٨م.

٢٤. المعلم، وليد، سوريا (١٩١٦-١٩٤٦م) الطريق إلى الحرية، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، ٢٠١٦م.

٢٥. النعماني، بسام عبد القادر، مائة عام على اتّفاقيّة سايكس-بيكو، قراءة في الخرائط، الأمانة العامة - مركز جامعة الدول العربيّة، بيروت - تونس، ٢٠١٧م.

المصادر الأجنبيّة

26. André LATRON, La vie rurale en Syrie et au Liban, Imprimerie Catholique, Beyrouth, 1936.

27. George HAKIM, "Fiscal system", in Said B. Himadeh (ed.), Economic organization of Syria.

28. Hann Batatu, Som observati on the social toots of saria! poLing military groupzan 30The causes of its dom - nee Middle East Journal 35, n° Summer 1981.

29. Hayma ZEIFA, «Les élites techniques locales durant le Mandat français en Syrie (1920- 1945)», in Nadine Méouchy et Peter Sluglett (éd.), Les Mandats français et anglais dans une perspective comparative, Brill, Leiden, 2004.

30. LONGRIGG, S.H., Syria and Lebanon under French Mandate, London 1958 Oxford University.

31. Mohammed THOMÉ, Le rôle du crédit dans le développement économique de la Syrie depuis la première guerre mondiale jusqu'à nos jours, Université de Genève, Ediciones Catsilla, Madrid, 1953.

32. Randi DEGUILHEM, «Impérialisme, colonisation intellectuelle et politique culturelle de la Mission Laïque Française en Syrie sous Mandat», in Nadine MÉOUCHY et Peter SLUGLETT (éd.), Les Mandats français et anglais dans une perspective comparative, Brill, Leiden, 2004.

33. Samir AMIN, La Nation Arabe, Les Éditions de Minuit, Paris, 1976.